

استعراض جديد لعبير موسي في الشارع يخرج الغنوشي

الحزب الدستوري الحر ينجح في استمالة قواعد الأحزاب المدنية



في أحدث تصعيد لها مع حركة النهضة، دفعت عبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر للأحد بأنصارها إلى الشارع، للمطالبة بوضع حد لممارسات رئيس النهضة راشد الغنوشي الذي يرأس كذلك البرلمان التونسي داعية القوى المدنية إلى التضامن قبل جلسة مرتقبة لسحب الثقة من الغنوشي تستوجب الحصول على 109 أصوات أي الغالبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب من أجل الإطاحة به.

خالد هودي

تونس - صعدت عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر (معارض) الأحد احتجاجاً ضد حركة النهضة وزعيمها الذي يرأس البرلمان حيث تتهم موسي راشد الغنوشي بـسرعة دخول إرهابيين إلى مجلس النواب وانتهاك النظام الداخلي له ما جعل الفوضى تعم مجلس النواب منذ أيام ما عمق الأزمة السياسية التي تشهدها تونس.

ويرى مراقبون أن تحركات موسي وحزبها المتكررة تجعلها تستفيد من الخزان الانتخابي للأحزاب التي كانت تقدم نفسها كبديل للإسلاميين، علاوة على إخراجها للولاء عند طرح بعض مشاريع القوانين على غرار لائحة تصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا أو عريضة سحب الثقة من راشد الغنوشي.



مجدي بوزينة
البرلمان أصبح حاضنة للإرهاب برعاية راشد الغنوشي

وبالفعل، باتت موسي الاسم الأكثر تداولاً في الشارع التونسي بشأن مقاومة النهضة ما جعل حزبها يتصدر نواب التصويت في الانتخابات التشريعية لأول مرة منذ 2011 تاريخ إسقاط النظام الذي تنتمي إليه موسي وهو نظام الرئيس زين العابدين بن علي.

وتجمع الأحد المئات من أنصار الحزب الدستوري الحر أمام البرلمان، للتنديد بالخطاب التحريضي الذي يتعرض له نوابه من قبل كتلتى النهضة والائتلاف الكرامة ورافين شعارات منددة بالنهضة ومتهمة إياها بالتورط في الإرهاب. كما طالب المحتجون الأحزاب المدنية، وهي قوى تزعم معارضة الإسلاميين،

بوقف خطر تغول الإخوان في إشارة إلى النهضة وسيطرتها على هيكل البرلمان ومؤسسات الدولة.

ومن بين الهتافات والشعارات التي رفعت "يا نواب البرلمان خلعونا من الإرهاب" و"الغنوشي رحل" و"تونس حرة حرة والخوانجية (النهضة) على برة".

ودفعت الفوضى التي شهدها البرلمان في وقت سابق بسبب محاولة نواب الائتلاف الكرامة (مقرب من النهضة) إدخال شخص يشتبه في انتمائه إلى تنظيم إرهابي نواب الدستوري الحر إلى الاعتصام منذ أكثر من أسبوع داخل البرلمان.

وتطالب عبير موسي وحزبها بإزاحة الغنوشي ووضع حد لممارساته التي عمقت الانقسامات داخل المجلس حيث باتت تحركات رئيس البرلمان الخارجية مثيرة للجدل بعد لقاءات مع الرئيس التركي يجب طيب اردوغان ودعم حكومة الوفاق الليبية وهو ما يمثل إخراج اليوم للأحزاب المدنية في تونس.

وهذا الإخراج سرعان ما أعطى أكله بعد أن تقدمت 4 كتل برلمانية بعريضة لسحب الثقة من الغنوشي في خطوة أولى قبل عرضها على البرلمان في جلسة عامة. وقالت موسي الأحد "إن البرلمان أصبح اليوم في خطر بعد أن أصبح مرتعا للأشخاص المشتهين بانتمائهم إلى الجماعات الإرهابية برعاية حركة النهضة وكتلة ائتلاف الكرامة الداعمة لها".

وأكدت خلال كلمة لها أمام أنصارها "لن نسمح بأن يتحول البرلمان إلى قاعة عمليات للإخوان لتخفيف مخططاتهم التي تستهدف سلامة التونسيين واستقرارهم". وذكرت رئيسة الحزب الدستوري الحر بأنه سبق وأن تم تصنيف تنظيم أنصار الشريعة تنظيمًا إرهابيًا معتبرة أن لرئيس الحكومة صلاحيات لإصدار مثل هذا التصنيف وأن يحاسب كل من له علاقة به داعية إلياس الفخفاخ (رئيس الحكومة المستقيل) إلى التحرك وتصنيف الإخوان تنظيمًا إرهابيًا.

وفي الاتجاه ذاته ذهب زميلها في الحزب مجدي بوزينة الذي أكد أنه "لن يتم فض الاعتصام إلا إذا تمت الاستجابة لمطالبنا والمتمثلة أساسًا في منع دعاة العنف والإرهابيين المصنفين بالخطين جدا لدى وزارة الداخلية من دخول البرلمان" مؤكداً أن "المجلس أصبح حاضنة للإرهاب برعاية الغنوشي".

وطالب بوزينة في تصريح لـ"العرب"، "يتعهد القضاء التونسي بفتح ملفات الإرهابيين وممارساتهم العنيفة ضد الدستوري الحر وخصوصاً ضد عبير موسي".

وأشار إلى أن "هناك مساعي وأجندات لإحياء الخلايا النائمة والتكفيريين ودعاة العنف بالبرلمان".

ودعا بوزينة الأحزاب الوسطية والمدنية بمساندة مبادرة الدستوري الحر في "خلق الغنوشي من رئاسة البرلمان"، قائلًا إنه أصبح "يهدد الأمن القومي

قاعدة شعبية تتمدد لموسى وحزبها

التونسي.. ولن نراجع قيد أنملة في مطالبنا ومطالب الشعب التونسي".

ومن شأن ضغوط الدستوري الحر أن تساهم في استقطاب القوى الوسطية وقواعدها للاصطفاف خلف عبير موسي وحزبها باعتبارها في مواجهة مباشرة مع النهضة خاصة في الأونة الأخيرة حيث بات الصراع مفتوحا بسبب خروقات الغنوشي.

وارتفعت مؤخرًا وتيرة المواجهة بين الحزب الدستوري والنهضة التي يواجه زعيمها الغنوشي خطر الإبعاد من رئاسة البرلمان.

وتحمل موسي الغنوشي مسؤولية دعم ورعاية الإرهاب وتنفيذ أجندة الإخوان المسلمين في تونس، مؤكدة أن استمراره في قيادة البرلمان خطر على الأمن القومي التونسي، وهي اتهامات يرفضها رئيس النهضة.

ومن شأن هذه الضغوط التي تكثف منها موسي وحزبها أن يبهك النهضة لاسيما وأنها تتزامن مع أزمة عميقة تعيشها الحركة الإسلامية بعد استقالة حكومة إلياس الفخفاخ وعودة المبادرة إلى الرئيس قيس سعيد بعد أن كانت تعول على أن تعود مبادرة تعيين رئيس الحكومة الجديد إليها بعد سحب الثقة من الفخفاخ.

كما يعيش الغنوشي ضغوطا داخلية لقيادات وازنة تاريخيا في الحركة ترفض استمراره على رأسها باعتبار أن القانون الداخلي للحزب لا يسمح له بذلك.

أزمة القيادة تعمق الانقسامات داخل الأحزاب الجزائرية

صابر بليدي

الجزائر - فقدت الأحزاب في الجزائر ثقتهما لدى الشارع، وهيبتهما لدى السلطة، فلم يعد بإمكانها إقناع الأول بأي خطاب، ولا على فرض منطقتها على الثانية، ومثلت ممارساتها الداخلية المتراكمة أكبر ذريعة تقدمها للنظام على الاستمرار في نهج الأحادية، فالحزب الذي يفقد إلى التداول على قيادته، لا يمكن أن يرافع عن التداول في السلطة. وشكلت استقالة الناطق الرسمي لحزب طلائع الحريات المعارض أحمد عظيمي، ضربة قاصمة للحزب ورسالة قوية تترجم الواقع الذي تعيشه الطبقة السياسية في الجزائر، فالتحجر الذي دفع الشارع إلى الانفضاض في فبراير 2019 على سلطة بوتفليقة، نفسه الذي يدفع العديد من المناضلين إلى الاستقالة من أحزابهم.

وإذا كان الأمين العام للحزب علي بن فليس، قد فهم الرسالة من خلال فشلته في بلوغ سدة الرئاسة عبر مشاركته في ثلاثة استحقاقات رئاسية (2004، 2014 و2019)، وقرر الانسحاب من الحزب ومن المشهد، فإن أمانة عام حزب العمال اليساري لوزيرة حنون، باقية في منصبها للعام 30، ولا شيء في الأفق يوحي بأن المرأة بصدد مراجعة موقعها في الحزب.

ولأن الرأي الأخر والنقاش الحر والتداول على المناصب مغيب في الكثير من الأحزاب، فإن السلطة تكون قد استحوذت على ذريعة مجانية للاستمرار في مواقعها بنفس الخطاب والمنهج الداعي للاستقرار والمؤامرات الخارجية، ولم تعد تزججها إلا الاحتجاجات الشعبية ومدونون وناشطون، رغم أن البلاد تمتلك عشرات الأحزاب، منها ما من على تأسيسه ثلاثة عقود.

وطرح أحمد عظيمي، الذي يعد أحد المؤسسين البارزين للحزب، عمق المشكلة التي تلف بالأخلاق والممارسات السياسية في الجزائر، من خلال إشارته في رسالة الاستقالة إلى ما أسماه بـ"ضرورة وصول المناضل إلى المسؤوليات الحزبية عبر الانتخابات لا بمنطق التزكية".

وهذا المسار هو الذي غيب الرأي الأخر داخل التشكيلة السياسية الواحدة، وحول مناصب المسؤولية إلى عكسة يستحوذ عليها بطرق وأساليب غير ديمقراطية وغامضة، فالقوى التي تخاطب الشارع بالاحتكام لصندوق الاقتراع، هي التي أزاحت لعبة الصندوق في ممارساتها الداخلية.

وباستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي حافظت على تقليد التداول على قيادة الحزب، فإن كبرى الأحزاب ولاسيما تلك الداعمة للسلطة باتت تحتكم لخيار "التزكية" مما غيب التنافس الحقيقي داخلها وغلب كفة الإقصاء.

وكان حزبا التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، نصبا قادميهما الجديدان طيب زيتوني وأبو الفضل بعجي، عن طريق التزكية ما أثار انتقادات حيال ذلك. ولفت الناطق الرسمي لطلائع الحريات في رسالة استقالته، إلى أنه "أدلى في اجتماع المكتب السياسي في دورته العادية لشهر يناير الماضي، أنه يجب الذهاب إلى المؤتمر بفكرة أن كل المسؤولين يجب أن تمر عبر الانتخابات وأنه يجب إبعاد كلمة: تزكية، من قاموس طلائع الحريات نهائيا".

باستثناء جبهة القوى الاشتراكية التي حافظت على التداول على قيادة الحزب، فإن كبرى الأحزاب تحتكم لخيار «التزكية»

ورغم مرور ثلاثة عقود على التجربة الديمقراطية في الجزائر بما فيها وما عليها، إلا أن مسألة الحوار الداخلي والتداول الطبيعي والقبول بالبراري الأخر، تبقى من صميم الأزمة المعقدة في المجتمع الجزائري، فهي تعدى حدود الفعل السياسي إلى حدود المجتمع برمته.

وباستثناء النماذج النادرة التي تنتهج أسلوب ديمقراطي داخلي، وممارسة التداول بالانقلابات الداخلية كما الشأن في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، حيث ارتبط قدوم القيادات المتعاقبة بسحب عنيف للسلط من القيادات السابقة، فإن الغياب في هرم الأحزاب وحتى الجمعيات والمنظمات هو السمة الغالبة على المجتمع السياسي والمدني في البلاد.

ويبدو أن حزب طلائع الحريات الذي ولد من رحم جبهة التحرير الوطني، على اعتبار أن أمينه العام المنسحب علي بن فليس، والكثير من كوادره، قد مارسوا مسؤوليات حزبية أو رسمية، بتجه نوا أول انشقاق يظهر بوادر صراع على منصب الأمين العام، والجوء إلى التكتلات الداخلية بدل المرور بمنطق الصندوق.

ضغوط برلمانية لتوسيع تمثيل الشباب المغربي في صناعة القرار

محمد ماموني العلوي

سكنون أمام تعميق الأزمة السياسية بين الفاعلين والمجتمع، مستدركا أنه "من خلال لقاءاتنا مع رؤساء الأحزاب السياسية تبين أن هناك قناعة بضرورة إيجاد حلول مناسبة لشكالية العزوف عن المشاركة في الانتخابات".



عبد اللطيف بلمقدم
من الضروري إعادة النظر في عملية مشاركة الشباب الانتخابية

وتفاعلا مع مطالب الشباب أكد نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال، أن حزبه يدافع عن مشاركة وازنة للشباب في العمل السياسي، وذلك في أفق تمكينهم من القدرات الضرورية والأجواء التنافسية السليمة لتحقيق مشاركة كاملة في الحياة السياسية الوطنية.

والمطلوب اليوم، حسب ما يعتقد كريم شفيق، أن يفضي نقاش الشباب مع السياسيين إلى دفع الشباب نحو مناصب المسؤولية داخل الهيئات الحزبية وخوض غمار المنافسة الانتخابية كفاعل أساسي، مشيرا إلى أن تفعيل دور الشباب داخل الهيئات الحزبية لا يمكن أن يتم إلا بتنقية الهيئات الحزبية من الشوائب والضغط بقوة من أجل الديمقراطية.

ويعتقد لحسن السعدي أنه "إذا لم تكن هناك إجراءات حقيقية لتمكين الشباب من الولوج إلى المؤسسات المنتخبة

وفي آخر لقاء لوزارة الداخلية والأمناء العامين للأحزاب، تم تدارس نقطة تشجيع الشباب والكفاءات وكيفية تفعيلها وتوزيعها بإطلاق برامج جديدة تشجع على الإبداع داخل المؤسسات السياسية وتمكينها من الولوج لإدارة الشأن المحلي لخلق ديناميكية داخل هذه المؤسسات وإضفاء الفعالية والنفس الشبابي عليها.

وكجزء من الحل تطالب الشبيبات الحزبية الممثلة في البرلمان بتفعيل الحزبية مع الشباب، وذلك في أفق تفعيل دور الشباب داخل الهيئات الحزبية لا يمكن أن يتم إلا بتنقية الهيئات الحزبية من الشوائب والضغط بقوة من أجل الديمقراطية.

ويعتقد لحسن السعدي أنه "إذا لم تكن هناك إجراءات حقيقية لتمكين الشباب من الولوج إلى المؤسسات المنتخبة

نفسه إلى ضرورة استمرار هذا العمل بغض النظر عن الاستحقاقات القادمة. وقال لحسن السعدي، رئيس الفيدرالية الوطنية للشبيبة بحزب التجمع الوطني للأحرار، إن السياق الدولي والوطني يفرض علينا التفكير في أساليب وحلول لتشجيع الشباب على المشاركة السياسية، مؤكدا أنه لا يوجد اليوم أحد في المغرب ينفق أن هناك أزمة حقيقية وهواجس لدى الفاعل السياسي والمجتمع من نسب عزوف قد تكون كارثية.



نحو تدعيم مكاسب شباب المغرب

ومن جهته شدد عبد اللطيف بلمقدم، القيادي الوطني للاتحاد الدستوري، على ضعف نسبة الشباب المنخرطين في الأحزاب، ما يفسر عزوف الشباب عن العمل السياسي والذي عرفه المغرب منذ عدة سنوات بسبب غياب رؤية دمج الشباب داخل المؤسسات السياسية وكذلك المؤسسات المنتخبة، رغم وجود محاضرة مفروضة لإدماجهم داخل المؤسسة التشريعية وكذلك مضامين الدستور التي تؤكد على تشجيع الشباب. ويقول بلمقدم في تصريح لـ"العرب" "من الضروري إعادة النظر في عملية مشاركة الشباب الانتخابية.. أولا على مستوى الهيئة التشريعية وثانيا على مستوى المجالس الجهوية والمحلية من خلال إلغاء لائحة الشباب التي لم تكن وسيلة ناجعة".

وفي لقائه مع الشبيبات الحزبية الممثلة في البرلمان، أكد عزيز أخووش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، على دعمه وتشجيعه للمبادرات الرامية إلى ترصيد مكتسبات وولوج الشباب إلى العمل الحزبي، وتقوية التنظيم والتنسيق بينهم على اختلاف توجهاتهم السياسية. كما عبّر رئيس التجمع الوطني للأحرار عن ترحيب حزبه بهذه المبادرة فراغ وعزوف للشباب، مشيرا في الوقت